

فصلنامه پژوهش‌های مطالعات راهبردی علوم انسانی و اسلامی

Journal of Humanities and Islamic
Strategic Studies

سال چهارم. شماره ۴۶. تابستان ۱۴۰۱. صص ۶۳۳-۶۵۱
Vol 4. No 46. 2022. P 633-651

شماره شاپا (۲۵۳۸-۴۳۱۷) ISSN (2538-4317)

التنوع الاقتصادي: المسار نحو اقتصاد مستدام في العراق

نزار كاظم صباح الخيكاني^١. كريم سالم حسين الغالبي^٢

١. الاستاذ الدكتور، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية

٢. الاستاذ الدكتور، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية

الملخص:

يعد التنوع الاقتصادي من أهم أسس التنمية المستدامة، وينصرف نحو دراسة إمكانات تقليل اعتماد البلدان الريفية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي، وأوضحت الدراسة أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية نسبياً على القطاع النفطي، فيما تشكل القطاعات الانتاجية نسب ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التنوع الاقتصادي، تضمنت الدراسة عدة آليات مقترحة وسياسات تنموية ممكنة تقوم على أساس التحول من الطبيعة الريفية للاقتصاد الى حالة التنوع الاقتصادي من أهمها دعم القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية وتطوير المناطق الحرة



المقدمة

يعد موضوع التنمية المستدامة من أكثر المواضيع المعاصرة إثارة للجدل والنقاش، وبدأ يستحوذ خلال العقدين الماضيين اهتمام العالم، فعقدت القمم والمنتديات العالمية ووضعت استراتيجيات ورسمت سياسات ونفذت برامج تنموية عديدة؛ بل أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم. ان الاستدامة هي فلسفة لرؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية وأنماط إنتاجية واستهلاكية وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. وتأتي خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لاستكمال مسيرة الاهداف الانمائية للألفية وانجاز ما لم ينجز في اطارها، وهي خطة طموحة شاملة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والاهمية تضم اهداف وغايات عالمية تشمل العالم اجمع ببلدانه المتقدمه والنامية على حد سواء وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة وتقوم على احداث التحول الى عالم خالٍ من الفقر والجوع والمرض والعوز، عالم يسود كافة ارجاءه احترام حقوق الانسان وكرامته وسيادة القانون والعدالة وعدم التمييز.

ويعد التنوع الاقتصادي من أهم أسس التنمية المستدامة، وينصرف نحو دراسة إمكانات تقليل اعتماد البلدان الربعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي. من هذا المنطلق يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على إمكانات التنوع الاقتصادي في العراق والفرص المتاحة وإمكانية الاستفادة منها.

أشكالية البحث

أن خطورة الاعتماد على مورد رئيسي للدخل وارتباط هذا المورد بالأسواق العالمية للنفط وما يجري من تقلبات حادة بين الحين والآخر، أثر على النمو والاستقرار الاقتصادي، لذا فان العمل على تنوع مصادر الدخل بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط يمثل تحدي كبير وهنا تكمن الاشكالية، في قدرة البلد من احلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل، وبيان مدى إمكانية تنمية القدرات البديلة والانتقال التدريجي من التركيز الى التنوع؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية موضوعه التنوع الاقتصادي الذي بات يشكل أهم التحديات التنموية المستدامة وأكثرها حضوراً "اليوم، فالتنوع مهمة صعبة بالنسبة للبلدان الربعية، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنوع نشاطها الاقتصادي، البحث ينصرف نحو تقويم هذه السياسة وبيان اهم الممكّنات المشتركة والفرص المتاحة.



هدف البحث: يهدف البحث الى:

١. أشكالية الاقتصاد العراقي وإمكانية التنوع الاقتصادي باتجاه تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها.
٢. رصد القطاعات الممكنة و وضع البدائل المتاحة لسياسة تنوع واضحة وشاملة.

هيكلية البحث: بغية تحقيق أهداف البحث، تم تقسيمه الى المحاور الآتية:

- المحور الاول: التنوع الاقتصادي... المفهوم والابعاد
- المحور الثاني: ادلة واتجاهات التنوع الاقتصادي في العراق
- المحور الثالث: الآليات المقترحة نحو اقتصاد مستدام.
- الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول: التنوع الاقتصادي: المفهوم والابعاد

١. مفهوم التنوع الاقتصادي ((Concept of economic diversification))

استعمل الآداب التنوع مصطلح التنوع (Diversification) باعتباره يعبر عن مستوى توزيع النشاط الاقتصادي عبر مجموعة من القطاعات وهو في هذا الاطار اقتصاد متنوع ومثالي لديه مستويات متساوية نسبياً للنشاط في كافة المجالات^١. ويعرف التنوع الاقتصادي على انه تنوع الهياكل الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع ضرورة خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، الأمر الذي يؤدي الى تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وعملية الاستنزاف المستمرة لهذا المورد^٢. كما يعرف التنوع الاقتصادي على انه مجموع من السياسات التي تهدف الى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية لاسيما تلك السلع التي تتعرض الى الكثير من التقلبات في مستوى الاسعار وتشكل صدمات حقيقية للاقتصاد، وخاصة في البلدان الربية، مما يجعل من المحتم على هذه البلدان اعتماد استراتيجيات التنوع^٣.

وينظر للتنوع الاقتصادي على انه الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه، على ان يكون هذا الانخفاض غير ناجم من تخفيض الكميات المستخرجة من النفط او المصدرة منه، وانما عن طريق زيادة الناتج المحلي في القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية^٤.

فالتنوع الاقتصادي عملية الغرض منها الانتقال من اقتصاد قائم على مصدر احادي يتأثر باستمرار بالعوامل الخارجية الاقتصادية والسياسية الى اقتصاد ذو مصادر متنوعة ومتعددة من خلال اتباع مجموعة مناسبة من السياسات والاليات التي تتفق وابعاد واستراتيجية التنوع.

ويعرف بالنسبة للاقتصادات النفطية على انه الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط وذلك بأيجاد اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، كما ان ذلك يعني ضمناً تقليص ما للقطاع العام من دور قيادي في الاقتصاد وذلك بتعزيز نمو القطاع الخاص^٥.



وبشكل عام فالتنوع المرتبط بالمشاركة في الانتاج ينصرف الى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد او قطاع واحد او قطاعات قليلة جداً، اما من حيث التركيز على الهدف الاساس من التنوع فهو تقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات اخرى.

ونظراً لأهمية موضوع التنوع الاقتصادي في البلدان النامية لاسيما الريع منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها اقتصاداتها، كونها ربطت مصير اقتصاداتها بمورد واحد، وجاءت المخاوف اكثر حدة، بل اقترب بعضها من حالة الانهيار والافلاس بعد الهبوط الحاد في اسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤. لهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد الى تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية والتي يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الاجمالي، وتحسين فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية، وعليه فالتنوع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول كونه يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع مختلف الظروف، كما يؤدي الى رفع القيمة المضافة المحلية ويساهم في خلق فرص عمل متنوعة وبالتالي تقلب معدل البطالة، ويشير بعض الاقتصاديين الى ان الاقتصاد المتنوع يكون اكثر مرونة للاحداث والتطورات الخارجية، كما أنه وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزودج الا وهو الاستقرار والنمو، لذا فإن التنوع يهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان.

٢. مبررات التنوع الاقتصادي (Justifications For economic diversification)

بعد التنوع الاقتصادي هدفاً ذو أهمية كبيرة كونه يمثل الدعامة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة وبأتجاه تحقيق اهدافها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللتنوع الاقتصادي العديد من المبررات نذكر منها^٩:

ا. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الارض وخاصة الوقود الاحفوري بكونها موارد ناضبة، وهذا يستوجب وجود قاعدة اقتصادية بديلة للانتاج وبخلاف ذلك سوف ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي خصوصاً مع استنفاد هذا المورد الناضب او تعرض اسعاره للهبوط في الاسواق العالمية كما حصل في عام ٢٠١٤.

ب. ان التنوع الاقتصادي: ذو اثر فعال في محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي، عادة ما تشهد البلدان النفطية بعد نمو صادراتها تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار معدلات النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى حالة من الركود وانخفاض إيراداتها، لذا فإن التنوع الاقتصادي يقلل من حدوث هذه الاختلالات والحد من المخاطر وحالة اللابيقين الذي يكون فيه الاقتصاد من جراء اعتماده على انتاج وتصدير سلعة واحدة.

ت. ان التنوع الاقتصادي يحصن الاقتصاد من الصدمات الخارجية والداخلية وتقلبات النمو، اذ لوحظ ان ٥٠٪ من التقلبات التي تواجه البلدان النامية كان سببها انها ركزت في القطاعات الاكثر عرضة لهذه



الصدمات، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديهم بنية اقتصادية أكثر تنوعاً الأمر الذي يعطيها المرونة للتكيف مع مختلف الظروف.

ث. يساهم التنوع الاقتصادي في ترسيخ العلاقات التبادلية فيما بين القطاعات الانتاجية (الروابط الامامية والخلفية)، الأمر الذي يترتب عليه العديد من المزايا والآثار الخارجية في الانتاج والتي تعكس في زيادة النمو الاقتصادي.

٣. معايير التنوع الاقتصادي:

هناك مجموع من المعايير الكمية التي يمكن من خلالها قياس درجة التنوع، بمعنى هل هي اقتصادات متنوعة ام اقتصادات احادية الجانب ويمكن التعرف على البعض منها^١:

ا. الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP):

يستدل على هذا المعيار من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي عن طريق تحليل ما اذا كان الناتج المحلي الاجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية، ام عبر نطاق ضيق منها، كما يحدد نسبة التركيز وعلاقته العكسية مع حاصل التنوع، فكلما قلت نسبة التركيز ارتفع حاصل التنوع ومن ثم يصبح البلد ذا اقتصاد منوع.

ب. تطور نسبة تنوع الصادرات: يعكس هذا المعيار الوضع الاقتصادي للبلد ودرجة التنوع الاقتصادي التي يتمتع بها، فكلما كانت صادرات البلد لا تتركز على سلعة واحدة وانما على عدد من المنتجات السلعية المتنوعة كان دلالة على تنوع الاقتصاد وبالعكس.

ت. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية: من المعايير المهمة لقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الايدي العاملة والتي تعكس درجة معينة من التنوع الاقتصادي، فإذا كانت نسب التوزيع متوازنة وملائمة فيما بين القطاعات يؤثر ذلك بطبيعة الحال على درجة ومستوى التنوع الاقتصادي^٢ فعادة ما نلاحظ ان نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون عالية في البلدان النامية، على الرغم من انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وهذا دليل على انخفاض الانتاجية في هذا القطاع وعلى العكس مثلاً في القطاع النفطي يساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي مع انخفاض واضح في اسهام بالايدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات.

ث. الاهمية النسبية للقطاع العام والخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت: من المعايير المهمة والضرورية للدلالة على درجة التنوع الاقتصادي، فكلما زادت نسبة اسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت دل ذلك على التنوع الكبير في الاقتصاد وبالعكس، كلما زادت نسبة اسهام القطاع العام في تكوين اجمالي رأس المال الثابت دلّ على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي.

ج. تطور الايرادات غير النفطية كنسبة من اجمالي الايرادات العامة: من المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنوع الاقتصادي هو تطور الايرادات غير النفطية كنسبة من الايرادات العامة فكانت كانت نسبة



الايادات غير النفطية من اجمالي الايرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على زيادة درجة التنوع والعكس عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنوع الاقتصادي للدولة.

المحور الثاني: ادلة واتجاهات التنوع الاقتصادي في العراق

سعت العديد من هذه الدول بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية والتي يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الاجمالي لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات لاسيما قطاع الصناعة التحويلية.

ويعد التنوع الاقتصادي من أهم اسس التنمية المستدامة وينصرف نحو دراسة امكانيات تقليل اعتماد البلدان الربعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي. وتمثل مساهمة القطاعات غير النفطية احدى ادلة التنوع واكثرها شيوعاً، فقد شهد التنوع الاقتصادي عبر الحقب الزمنية التي مرت على الاقتصاد العراقي تباين واضح من حيث درجة ومستوى التنوع والتي تراوحت بين حالة التنوع الجزئي واللاتنوع، ففي مرحلة السبعينات من القرن الماضي (١٩٧٠ - ١٩٨٠) كانت خطتان للتنمية الاقتصادية، الأولى (١٩٧٠ - ١٩٧٤) وتم تحديدها سنة واحدة لتشمل عام ١٩٧٥، في حين غطت الخطه الثانية المدة (١٩٧٤ - ١٩٨٠) تمحورت الاهداف الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو عالية في الدخل بلغت (١.٧٪) سنوياً في خطه التنمية الاولى و (١.١٦٪) في خطه التنمية الثانية، والتي تركزت على تنوع الانتاج والصادرات من خلال تحقيق معدلات نمو في القطاعات السلعية ولاسيما الزراعة والصناعة بمعدل (٧٪) و (١٢٪) على التوالي في الخطه الاولى و (١.٧٪) للقطاع الزراعي و (٩.٣٢٪) للقطاع الصناعي في الخطه الثانية^{١٢}.

وبالرغم من طموح هذه الخطط في تنوع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي لكنها سرعان ما تبذرت لعدة اسباب منها حصول زيادة في اسعار النفط الخام في عام ١٩٧٣ وكذلك في عام ١٩٧٩، وزيادة العوائد النفطية، مما زاد في هيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما يتضح من الجدول (٤) من (٧٪.٣٩) الى (٥.٤٥٪) مقابل تراجع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية كقطاع الزراعة والصناعة التحويلية والقطاعات الاخرى، حيث بلغ معدل مساهمة قطاع الزراعة (٦.٧٪) للمدة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) بعد ان كانت (١٣.١٥٪) للمدة (١٩٧٠ - ١٩٧١) والصناعة التحويلية بلغ معدل مساهمتها (٦.٣٨٪) بعد ان كانت (٨.٣٪) للمدة نفسها.



جدول (١)

اتجاهات تطور الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) والانفاق الحكومي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٥)

السنوات	مساهمة قطاع النفط %	مساهمة قطاع الزراعة %	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية %	مساهمة القطاعات الاخرى %
١٩٧٥-١٩٧٠	٧.٣٩	١٥.١٣	٣.٨	٨.٣٨
١٩٨٠-١٩٧٥	٥.٥٤	٧.٦	٣٨.٦	٣.٣٢
١٩٨٥-١٩٨١	٥.٢٣	١٦.١١	٩.٧	٢.٥٧
١٩٩٠-١٩٨٦	١٤.١٦	١٢.١٥	١٨	٦٨.٥٠
١٩٩٦-١٩٩١	١٣.٠	٤.٣٥	٢٥.٤	٢.٦٠
٢٠٠٣-١٩٩٧	٧.٧٣	٨.٧	٠.٤١	٤٦.١٧
٢٠٠٩-٢٠٠٤	٩.٥٤	٢.٦	٧.١	٢.٣٧
٢٠١٥-٢٠١٠	٢٦.٤٥	٦.٤	٣٣.٢	٨.٤٧
٢٠١٦-٢٠١١	٥٢.٣٦	٤١.٣	٤٠.٢	٣٧.٥٧

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد اكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتحويل التنمية والنمو من خلال اعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والاجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تقرير دور القطاعات الرئيسية المنتجة والمشغلة للأيدى العاملة بما يضمن تحفيز النمو في كافة القطاعات الاقتصادية دون حصره في قطاع او نشاط معين.

مما اعطى دلالة واضحة على تلك خطط التنمية في تحقيق استكمال استراتيجية التنوع الاقتصادي اما المدة المحصورة بين (١٩٨١-١٩٩٠) فقد شهدت عودة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية بالزيادة في تكوين الناتج المحلي وتراجع واضح في حصته مساهمة القطاع النفطي في الناتج كما يتضح من الجدول (١)، اذ ازدادت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي كمعدل للمدة (١٩٨١-١٩٨٥) الى (١١.١٪) وبلغت (١٢.١٥٪) للمدة (١٩٨٦-١٩٩٠) كذلك الحال بالنسبة للصناعة التحويلية التي ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من (٧.٩٪) الى (١٨.١٪) للمدة ذاتها. في حين تراجعت مساهمة القطاع النفطي الى (٢٣.٥٪) للمدة (١٩٨١-١٩٨٦) و (١٤.١٦٪) للمدة (١٩٨٦-١٩٩٠) وذلك لأسباب منها حرب الخليج الاولى وما سببته من اضرار مادية فضلاً عن التوقف الذي اصاب منافذ التصدير وتوقف خط العراق - سوريا، الامر الذي فسح المجال لبقية القطاعات غير النفطية لتأخذ دورها وخاصة بعد ان حصلت على اهتمام ورعاية الدولة

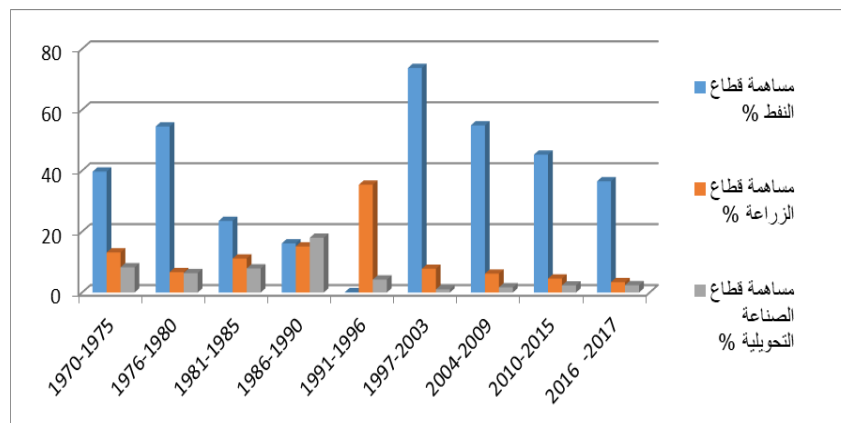


لها لاسيما القطاع الصناعي التحويلي، وبذلك يكون الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة وقد حقق بعض النجاحات الجزئية في التنوع الاقتصادي كما هو واضح في الجدول (١) اعلاه.

اما المدة (١٩٩١-٢٠٠٣) التي شهدت حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية من قبل الامم المتحدة والتي الحقّت اضراراً كبيرةً بالاقتصاد العراقي بعد ان ساهمت في تدمير البنى التحتية والقطاعات الحيوية الاخرى، فقد تميزت بتراجع مساهمة الصناعة التحويلية الى مستويات متدنية جداً الى درجة لم يشهدها الاقتصاد العراقي، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى مستويات مرتفعة نسبياً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في بعض السنوات ويعود ذلك الى زيادة الاهتمام من قبل الدولة بهذا القطاع لتأمين الحاجات الضرورية من الغذاء للسكان بعد فرض العقوبات، الامر الذي يدل على امكانية هذا القطاع على رفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، متى ما حصل على الدعم والرعاية نظراً لتوفر الامكانيات والقدرات المتاحة لهذا القطاع وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة الغذاء مقابل النفط في نهاية عام ١٩٩٦ ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) مع تراجع نصيب كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية خلال المدة ذاتها كما يتضح في الشكل (١).

شكل (١)

الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي



اما المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) مرحلة التغيير السياسي والاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق شهدت تحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية الى جانب ارتفاع حجم الانتاج النفطي عبر جولات التراخيص مما انعكس ايجابياً على حجم الايرادات المتحققة وزيادة حصة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ (٥٤.٩٪) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) و (٢.٤٥٪) للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥) مقابل تراجع الاهمية النسبية لمساهمة



القطاعات الانتاجية الاخرى، كالقطاع الزراعي والصناعي الى مستويات متدنية بلغت (٠.٤ ٪) و (٠.٣٣ ٪) على التوالي للمدة (٢٠١٥-٢٠١٠)، اما المدة (٢٠١٦-٢٠١٧) فقد شهدت انخفاض مساهمة كل من القطاع النفطي والزراعي الى (٠.٣٦ ٪، ٠.٥٢ ٪، ٠.٤١ ٪) على التوالي ويلحظ تحسن طفيف في نسبة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي بلغت ٠.٣ ٪. ويعود السبب الى تدني أسعار النفط الخام في السوق العالمية خلال هذه المدة. مما يؤشر خلل واضح في السياسة الاستثمارية اذا استحوذ القطاع النفطي على النسبة الاكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية، و ادى الى انخفاض الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعني تراجع كبير في الانتاج الوطني من السلع المادية ويفتح المجال للسلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي والتي شكلت ما نسبته ٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق لعام ٢٠١٤ في حين كانت نسبة الصادرات السلعية عدا النفط (٠.٢ ٪) فقط الى الناتج المحلي الاجمالي^{١٣}.

نخلص مما سبق هيمنة القطاع النفطي في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي على حساب تراجع انتاجية قطاعات الاقتصاد الاساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وغيرها من النشاطات، الامر الذي انعكس في عدم تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن عدم قدرة المنتج المحلي منافسة المنتجات المستوردة، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الاكبر في توليد الناتج المحلي طوال العقود الاربعة الماضية.

اما المعيار الثاني، مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي، تشير البيانات المتوفرة الى ان نسبة مساهمة القطاع العام في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) بلغ (٠.٦٧ ٪) وكان لقطاع النفط الخام النصيب الاكبر حيث كانت نسبة مساهمة القطاع العام في انشطة النفط الخام (٠.١٠٠ ٪) خلال ذات المدة، وهذا يؤكد بأن القطاع يبقى هو القطاع السيادي.

اما دور القطاع الخاص في هذا النشاط فإنه محدود ويقتصر على الانشطة الخدمية في عمليات الانتاج والتسويق وتشير الاحصائيات الخاصة بالقطاع الخاص الى نسبة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبلغت (٠.٣٢ ٪) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) وكانت مساهمة هذا النشاط (٠.٩٩ ٪) في ناتج القطاع الزراعي و (٠.١٠٠ ٪) في ناتج كل من ملكية دور السكن والخدمات الشخصية^{١٤}.

ومن ادلة التنوع الاقتصادي تطور قاعدة الايرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الايرادات العامة وتشير البيانات الى ارتفاع مساهمة حجم الايرادات النفطية في الايرادات العامة اذ اتصل الى ما يزيد عن (٠.٩٠ ٪) من اجمالي الايرادات، مما يدل على وجود خلل واضح وهو عدم التنوع في الهيكل الاقتصادي لأسباب عديدة اهمها تطبيق مبدأ الاعفاءات الضريبية وتعدد قنوات التهرب من دفع المستحقات الضريبية وضعف وخلل كبير في استحصال وجباية اجور الخدمات العامة هذا وقد بلغت نسبة مساهمة الايرادات النفطية (٠.٩٢ ٪) من اجمالي الايرادات الحكومية للمدة (٢٠١١-٢٠١٤) مقابل نسبة (٠.٧ ٪) للإيرادات غير النفطية للمدة ذاتها^{١٥}.

مما يدل ان اقتصاد الدولة لا يزال احادي المصدر، اقتصاد ريعي ولم يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في المساهمة في تحويل الموازنة العامة للدولة.



اما بالنسبة لدليل مساهمة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات الوطنية الذي يعد من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي، تشير البيانات الى ان قيمة الصادرات غير النفطية بلغت (٣٧.٠٪، ٣٧.٠٪، ٢٣٪) من اجمالي الصادرات الفعلية للأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) على التوالي، ذات هذه النسب توضح ان العراق يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية وهذا يشكل خطراً على الاقتصاد، فاعتماد الدولة على مادة معينة لتأمين الموارد المالية، يمثل مشكلة وخلق كبير على النشاط الاقتصادي لأن اي عائق أو صدمة خارجية سوف تجد الحكومة نفسها امام مشاكل اقتصادية لا حصر لها وهذا ما حصل فعلاً بعد منتصف عام ٢٠١٤. تستدل مما سبق ان الاقتصاد العراقي لا يزال احدى المصدر وان القطاع النفطي لا يزال مهماً على النشاط الاقتصادي، اقتصاد ريعي ولم يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في المساهمة بتمويل الموازنة العامة للدولة، ووفقاً لذلك فإنه بحاجة الى احداث تحولات جذرية متوازنة في بنية بهدف تنوع مصادر نمو الدخل للإيراد العام، وهذا يتطلب اتباع استراتيجيات وسياسات تنموية تقوم على اساس التحول من الطبيعة الريعية للاقتصاد والاعتماد على القطاعات غير النفطية في تنوع مصادر الدخل مع التركيز على استثمارات القطاع الخاص القائمة على اساس اليه السوق مع اعتماد استراتيجية دعم الصادرات وبدائل الاستيرادات معاً فضلاً عن دعم القطاعات الجاذبة للنقد الاجنبي كالسياحة وهذا ما سوف نتناوله في المحور القادم.

المحور الثالث: الآليات المقترحة نحو اقتصاد مستدام.

ان الحاجة الى التنوع الاقتصادي أصبحت ضرورية، وليس ترفاً اقتصادياً ويعنى التنوع الاقتصادي في هذه الورقة، ايجاد مصادر اضافية غير نفطية للدخل وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الانتاجية، الخدمة لاستيعاب الاعداد المتنامية في سوق العمل ويبدو ان الطريق ليس ممهداً للسير باتجاه التنوع الاقتصادي، فالبلد لا زال يعتمد المنهج الاقتصادي القديم القائم على مفهوم الدولة المركزية الممكنة بكل التفاصيل والقائمة على الريع النفطي، سيتم عرض الاستراتيجيات والممكنة والبدائل المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

اولاً: المسار الصعب للتنوع الاقتصادي:

ان الوضع المجتمعي الحالي القائم على التخندق الطائفي والاثنية بالاضافة الى صعوبة اجتثاث الفساد والمحسوبية في ظل منظومة قائمة على المحاصصة وضعف في المؤسسات الرقابية القضائية والمدنية، يجعل من الصعب تحقيق التنوع الاقتصادي. وهنا لا بد من الاشارة الى ضرورة توفر بعض المتطلبات الاساسية كمدخل لتهيئة المناخ المناسب للبدء بنطبق استراتيجية التنوع الاقتصادي نذكر منها:



١. حلول جذرية ورؤية واضحة: نحتاج لخطة استراتيجية شاملة وحلول جذرية وليس لسياسات قصيرة الاجل ومسكنة تعالج قضايا جرتية او تهدف فقط الى المواءمة السياسية، بل تتعامل مع التحديات الاقتصادية وتسعى الى الوصول نتائج طويلة الامد و مستدامة مع وضوح الرؤية لعملية التغير لدى المسؤولين المعنيين.
٢. البناء المؤسساتي للإصلاح: ان ازمة العراق الحقيقية هي ازمة بناء مؤسسات مما عطل مسار التنمية في البلد في ظل اوضاع سياسية وامنية معقدة، والمقصود هنا بالقوانين والضوابط والتعليمات والبرامج والسياسات الضابطة للسلوك داخل منظومة السلطة وادارة الدولة، وبدون المؤسساتية سنكون امام سلوك غير منضبط من قبل نخب السلطة ولن تنجح اى محاولة اصلاحية.^{١٦}
٣. الارادة السياسية: ضرورة توفر ارادة سياسية حازمة ومبدأ حسن النية من مثل جميع القوى السياسية الفاعلة وتبنيها الاصلاح كفكر وممارسة في عملها ووضع مشروع الاصلاح موضع التطبيق وتحويله الى واقع ملموس.
٤. محاربة الفساد: بات الفساد والمالي للإدارى بشكل ظاهرة خطيرة وتزايد باستمرار في اغلب مؤسسات الدولة، وقد ساهم في هدر المال العام وتقليل ايرادات الخزينة ويعيق الاستثمار ويضعف اداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النحو الاقتصادي في البلد وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فهو يقوض ويشوه التنمية بل ويميل تهديداً للأمن الوطنى.
- لذا ينبغي اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة وان يحضى الاصلاح بالمصداقية المطلوبة من مختلف قطاعات المجتمع.
٥. كفاءة الادارة: ضرورة اعتماد نظام الكفاءة في ادارة المواقع القيادية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والحزبية، وبما يعزز النظام القضائى فى محاسبة وملاحقة الفاسدين.^{١٧} كما ينبغي الاشارة الى رفض الاحاديث المطلقة^{١٨} فالعديد من التجارب تشير الى فشل مشروع التنمية المستند الى تنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة حصراً وكذلك المشروع الذى يعتمد على قوى السوق كلياً وهذا يستدعى اعادة رسم دور الدولة فى الاقتصاد الوطنى وتجنب الاعتماد على الوصفه الجاهزة لصندوق النقد الدولى وخطاب النوايا التى تلزم البلدان المعنية فى كل مكان وزمان كون الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مختلفه نوعاً ما عن بقية البلدان. .

أولاً: استراتيجية تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية:

١. دعم وتنمية القطاع الزراعى من خلال استراتيجية تنموية واضحة الرؤيا والاهداف، وهذا يتطلب اعادة النظر وبشكل جذرى فى مختلف انشطة هذا القطاع وتطبيق السياسات والاجراءات التى تغير توجهاته بالشكل الذى يستطيع من خلال زيادة مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى، وهنا ينبغي الاشارة الى بعض المتطلبات لهذا الغرض.



- ا. العمل على استغلال مساحات الاراضى الزراعية عن طريق الاستثمار المشترك والتعاقد بين الشركات العراقية والعربية ام شركات العالمية علماً ان نسبة الاراضى الزراعية المستغلة فعلاً لا تتجاوز (٢٧٪) ^٩ من اجمالى الاراضى الصالحة للزراعة والتي تقدر بـ (٤٧) مليون دونم.
 - ب. الاهتمام بالموارد المائية واعتماد الطرق الحديثة فى الرى لتقليل الاستهلاك المائى الزراعى واقامة السدود لتنظيم انسيابه المياه فى الانهار وتوفيرها فى جميع أوقات السنة.
 - ت. العمل على تطوير الانتاج الزراعى باستخدام مستلزمات الانتاج الحديثة من مكائن، الآلات، البذور المحسنة، والاسمدة.
 - ث. تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية من خلال وضع سياسة تجارية ثانية لحماية المنتجات الوطنية الزراعية من المنافسة والسماح بنسبة استيراد تفى بتغطية عجز الانتاج المحلى كما هو معمول به فى بعض الدول المجاورة.
 - ج. زيادة نسبة التخصيصات من الاستثمارية فى الموازنة العامة للقطاع الزراعى لرفع طاقته الانتاجية يشفيها النباتي والحيواني، اذ بلغت هذه التخصيصات (٢.١٪) فى الموازنة العامة
 - ح. مكافحة ظاهرة التصحر ان تزايد مساحات الاراضى المتأثرة بالتصحر انعكاساتها السلبية يدعو الى رسم السياسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة من خلال نشر الاحزمة الخضراء فى المناطق المتصحرة واستغلال المياه الجوفية فى هذا المجال.
٢. استراتيجىة النهوض بالقطاع الصناعى التحويلي: واجه القطاع الصناعى ظروفًا غير طبيعية ادت الى تدهور وتخلف هذا القطاع، ولمعالجة هذا التدهور يتطلب اعادة النظر بشكل جذرى فى مختلف انشطة هذا القطاع من خلال اعتماد استراتيجىة واضحة الرؤيا الاهداف تساهم فى بناء صناعة وطنية تنافسية من خلال:
- اعادة تأهيل وتشغيل المعامل والمؤسسات والخطوط المتوقفة عن العمل ذات الجدو الاقتصادية والتنافسية.
 - تصفية الشركات والمعامل غير المجدية بأسلوب تدريجي بعد اجراء دراسة شاملة للامكانات البشرية والمادية المتوفرة.
 - العمل على خلق بنية استثمارية مناسبة وتشجيع الاستثمار الاجنبى والمحلى مدعوماً بقوانين حماية المنتج والمستهلك والمنافسة ^٢:
 - اصدار قانون لمكافحة الاغراق والتدابير الوقائية والتعويضية لما له من ضرورة خاصة لحماية المنتج المحلى.
 - اعفاء المواد الاولى والمكائن والآلات والمستلزمات المستوردة من الرسوم الكمركية وتوفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية.
 - دعم وتنمية القطاع الصناعى من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية فى الموازنة العامة للدولة.



– ضرورة استثمار واستغلال الغاز الطبيعي اسوة بالدول المنتجة والمصدرة له (إيران، قطر، السعودية، مصر) من قبل الشركات الاجنبية، علماً ان الاحتياطي من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي ٣٦٩٤ مليار متر ٣، وان العراق يستورد هذه المادة من دول الجوار بمبالغ طائلة حالياً.

– الاهتمام بالصناعة النفطية واقامة مشاريع صناعية كبرى تعتمد النفط كمادة اولية (كالبتر وكيمياويات والاسمدة والصناعات البلاستيكية والصناعات الكيماوية الاخرى) كونها تمتلك ميزة نسبية.

٣- تفعيل دور صناعة السياحة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني

تعد صناعة السياحة من اهم الصناعات العالمية، اذ اصبحت صناعة العصر والمستقبل، ويحتل هذا النشاط مكانة مهمة في اقتصاديات الدول التي تدرك اهميته وتوليها الاهتمام المناسب باعتباره رافداً من روافد التنمية الاقتصادية، والعراق الذي يمتلك الكثير من مقومات الجذب السياحي، الا انها لم تلق الاهتمام المطلوب والمناسب لها، وتواجه العديد من العقبات والتحديات التي مازالت تواجه التنمية السياحية. وعليه ينبغي تفعيل هذا القطاع الحيوي والتفكير الجدي بالخطط لوضع استراتيجية واضحة المعالم للتنمية السياحية تنطلق أولاً من الدولة في التعامل مع النشاطات السياحية كمورد اقتصادي هام من موارد الدولة وتطوير المرافق السياحية وتحسين الخدمات الاساسية والمجتمعية. ومن الوسائل والسبل والسياسات الكفيلة بالنهوض في القطاع السياحي العراقي نذكر:^{٢١}

أ. اعادة تأهيل وتطوير الاهوار

تعد الاهوار في جنوب العراق بمثابة جنة عدن لما تحتويه من حياة طبيعية بمختلف الاشكال كالطيور والاسماك والنباتات الطبيعية، لذا يمكن اعتبارها من اهم المناطق السياحية، إذ تمثل مشناً عالمياً لما تحتويه من مناظر جميلة وساحرة، تجذب اعداد هائلة من السواح وذلك من خلال اعادة الحياة اليها وادخال الخدمات الضرورية اليها واقامة متحفا عائماً خاصاً بعالم الاهوار يعطي فكرة للسائح عن الاهوار وطبيعة الحياة فيها، وانشاء مرافق لصيد الاسماك والطيور مع ادخال تعديلات عليها تناسب العصر، وتشجيع الصناعات التقليدية الشعبية في الاهوار لغرض بيعها للسائح، واقامة قرى سياحية يكون بناؤها على غرار البيوت في الاهوار مع ادخال تعديلات عليها لتلائم العصر كي يجد فيها السائح المتعة والراحة وتأجيرها لعدة سنوات للسائح حتى تساهم في جذب السواح بأعداد كبيرة، فالفرد يشعر بالراحة عندما تتوافر له اماكن ايواء مريحة (وبالفعل قام وفد من الفاتيكان بزيارة اهوار الجبايش في الناصرية وابدى اعجابه بالمناظر الطبيعية الجميلة التي ترمز الى عمق واصالة هذا البلد، كما قام الوفد بزيارة الاماكن الاثرية في المحافظة والتعرف على الصناعات اليدوية التي يمارسها اهل الاهوار وكشف الوفد بانه يسعى لفتح خط سياحي بين محافظة ذي قار ودولة الفاتيكان من اجل تبادل الزيارات بين الجانبين).^{٢٢}

كما انها تعد من الفرص الاستثمارية التي يجب استغلالها في السياحة لاسيما وانها تمثل مناطق سياحية شتوية.



ب. زيادة الاهتمام بالنشاط السياحي في العراق من خلال الاتي^{٢٣}:

- توسيع دور الدولة الداعم لهذا القطاع السياحي من خلال زيادة التخصيصات المالية لبناء المشاريع والبنى التحتية كونه يعتبر الرديف الثاني بعد القطاع النفطي.
- توفير البيئة المناخية الجاذبة للاستثمار السياحي سواء كانت محلية او عربية او اجنبية.
- تفعيل دور الادارة المحلية في جميع محافظات القطر في عملية ادارة واستخدام الاراضي والبنى التحتية.
- العمل على تقديم حوافز للمستثمرين من الشركات لتشجيعهم على دخول اتفاقيات لشراكات بين القطاعين الخاص والعام مع الحكومة في المشاريع السياحية.

ت. العمل على زيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي.

- يجب القول ان الميزانية المخصصة للقطاع في السنوات الماضية لم تكن بالمستوى المطلوب وكانت تشكو من العجز الكبير، وكما نعرف ان السياحة هي الرديف الثاني للاقتصاد العراقي بعد النفط، فلو أعطى المجال الكافي لهذا القطاع لحقق المطلوب منه، وعليه لابد للحكومة من اعادة النظر بالميزانية المخصصة لهذا القطاع الحيوي^{٢٤}.

ج. العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي

- توفير البيئة (المناخ) الاستثماري السياحي الآمن والشامل لجذب وعمل المزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والعربية والاجنبية.
- العمل على الاستفادة من قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في فسخ المجال امام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواء كان للمشاريع القائمة من فنادق او منشآت سياحية او بناء مرافق سياحية جديدة على ان يؤخذ بالاعتبار اعطاء الاستثمار السياحي خصوصية تختلف عن بقية انواع الاستثمار، فكما نعرف ان السياحة هي صناعة بلا دخان وبنفط دائم وهي فن وذوق واخلاق وعلى الدولة ان تخلق بيئة قانونية استثمارية من دون تعقيد او روتين او اساليب بالية متخلفة تعرقل اقدام المستثمرين على الاستثمار في البلد.
- العمل على خلق شراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي يعكس نوعا من التكامل في النشاط السياحي يخدم كلا القطاعين.
- فتح باب المنافسة بين الشركات باعتمادها على تقديم الخدمات الافضل والاسعار المناسبة.



ثانياً: تطوير القطاع النفطي بتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى: تحديد رؤية مستقبلية

لقطاع الطاقة وعلى النحو الاتي^{٢٩}

١. اصدار قانون خاص بالنفط والغاز لتحديد سياسة حكومية واضحة لاستغلال هذه الثروة ووضع تدابير حازمة تحد من ظاهرة حرق الغاز التي وصلت الى اكثر من ٦٢٪ بسبب السياسة الخاطئة في التركيز على تصدير النفط الخام واهمال موضوع التكرير واستثمار الغاز في الصناعة.

٢. اعادة النظر في عقود التراخيص النفطية وتحديد طبيعة العلاقة بين الشركة الوطنية وهذه الشركات الاجنبية العاملة فيما يتعلق بالعقود النافذة.

٣. تحديد استراتيجية الطاقة الوطنية (٢٠١٢-٢٠٣٠) التي انطلقت في حزيران ٢٠١٣ ووضع خطة خمسية ثلاثم امكانية العراق والطلب العالمي على النفط.

٤. اعادة اعمار شاملة للمصافي العراقية والعمل على تحسين المشتقات النفطية فضلاً عن اقامة المصافي ذات طاقة انتاجية كبيرة لزيادة القيمة المضافة مع فسخ المجال للاستثمار الخاص (الاجنبي والمحلي).

ثالثاً: تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي.

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً بارزاً وكبيراً في عملية تنوع الاقتصاد العراقي و تحولها نحو اقتصاد السوق، وذلك لما تتميز به من مميزات تجعلها قادرة على توسيع دور القطاع الخاص وتنوع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عما تتميز به من قابلية على تنوع منتجاتها والتغلغل والانتشار في مناطق واسعة من البلد وما تمتلكها من روابط أمامية وخلفية فيما بينها ومع مؤسسات الاقتصاد الكبرى وقدرتها على نشر التكنولوجيات الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال تكوين صندوق لتوفير راس مال اولى وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص ترمي لتوسيع انشطته هذا القطاع والعمل على اقامة مؤسسات جديدة و زيادة القدرة التنافسية وتدعيم الابتكار، اعداد برنامج خاص لإتاحة فرص للقطاع الخاص بما فيها الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة للعمل مع الشركات العامة الحكومية، تطوير المراكز الصناعية والتكنولوجية ومراكز الاعمال التجارية وحاضنات الاعمال وغير ذلك من المبادرات الاخرى المماثلة، انشاء وحدة متخصصة رامية لتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في هذا القطاع، فضلاً عن تنظيم حملات توعية شاملة وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التوجيه وتخطيط الأعمال والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.^{٢٦}

رابعاً: تنمية وتطوير المناطق الحرة في العراق:

من اجل تنمية وتطوير المناطق الحرة في العراق و النهوض بواقع الهيئة العامة وزيادة حجم الاستثمار فيها، الذي سينعكس ايجاباً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للاقتصاد العراقي نحو الامام، واستقطاب رؤوس



الاموال المحلية والعربية والاجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، والسعى في زيادة حجم الصادرات وتعزيز الموارد الغير نفطية فقد تم وضع المقترحات ادناه على النحو التالي^{٢٦}

١. قيام الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بالتنسيق مع المحافظات ووزارة البلديات والاشغال بتحديد قطعة ارض في كل محافظة من محافظات القطر بمساحة تتراوح من (5 – 10) كم^٢، على ان تعين استثمارات وطبيعة المشاريع الممكن ان تقام فيها، مع ضرورة ربط خدمات المناطق هذه مع الخدمات الرئيسية للمحافظة التي تقام فيها^{٢٨}

٢. اقامة مناطق حرة متخصصة في خدمات الطيران قرب المطارات الدولية (البصرة، النجف، بغداد) الغاية منها تامين الخدمات السائدة للمطارات وخطوط الطيران الوطنية والدولية والتي منها (تأمين الشحن الجوي، الفنادق والسكن، مكاتب الشركات والمعارض، الخزن بنوعيته، خدمات تجهيز الوجبات، خدمات صيانة الطائرات)

٣. اقامة مناطق حرة بالقرب من المنافذ البرية (سفوان، الشلامجة، زرباطية) لغرض تزايد التبادل التجارى مع البلدان المجاورة^{٢٩}

٤. التنسيق مع الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار بما يؤمن فتح افاق جديدة للاستثمار، فضلا عن التنسيق مع ادارة العلاقات والاعلام للهيئة المذكورة اعلاه من اجل تجنب التعارض بين اجراءات هيئة المناطق الحرة العراقية والهيئة الوطنية للاستثمار، لان مهمة الهيئتين ينصب على جذب المستثمرين.

٥. السعى الى تفعيل تجارة المرور (الترانزيت) لموقع العراق الاستراتيجى المتميز، الامر الذى ينعكس بشكل ايجابى فى دعم الموانئ العراقية وقطاع النقل، فضلا عن باقى القطاعات الاقتصادية الاخرى.

٦. ايجاد اليات عمل مشتركة بين الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية والدوائر المساندة لها (الضرائب، الكمارك، الوكالات البحرية، النقل البحرى وغيرها) بما يضمن سير العملية بانسيابية مطلقه حسب القوانين والضوابط.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات نذكر منها:

١. ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية نسبيا على القطاع النفطى فيما تشكل القطاعات الانتاجية نسبة ضئيلة فى تركيبه الناتج المحلى الإجمالى مما يجعل الاقتصاد معرض للصدمات الخارجية الحاصلة من التغيرات فى اسعار النفط الخام فى الأسواق العالمية.

٢. ان الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بشكل مباشر على الناتج المحلى الاجمالي الذى حقق معدلات نمو سالبة بلغت (-٣,٨)٪ بعد انهيار اسعار النفط الخام فى منتصف عام ٢٠١٤ و (-٢,٤) فى عام ٢٠١٥.



٣. أُنسم الاقتصاد العراقي باختلال الهيكل في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي بفعل الاعتماد الاساسي والرئيسي على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي على حساب تراجع انتاجية قطاعات الاقتصاد الاساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة.

٤. أستمّر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن عدم قدرة المنتج المحلي منافسة المنتجات المستوردة، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الاكبر في توليد الناتج المحلي طوال العقود الماضية

٥. تفاقم العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة في السنوات الاخيرة متأثراً بالهبوط الحاد في اسعار النفط لاسيما وان ٩٣٪ من الموازنة العامة يعتمد الايرادات النفطية، حيث بلغ العجز المتحقق (٢١) مليار دولار في عام ٢٠١٥.

٦. انخفاض معدلات نمو القطاعات الانتاجية وضعف مساهمتها في تكوين GDP ادى الى عدم قدرة الانتاج من السلع لتلبية الطلب كما ضاعف الاعتماد على الواردات لتغطية الحاجات المتزايدة وعزز من اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي.

ثانياً: التوصيات

١. العمل على إعادة تأهيل القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني وبتركيز على قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة (وكل ما يرتبط بها من قطاعات داعمة وضامنة لعملها وسيرها بالشكل السليم ومن دون عوائق، ومن أهم ما يرتبط بتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني هو توفير قاعدة متينة وسليمة من البنى التحتية التي تُعد الشرط الضروري لإقامته وتطوير أى مشروع أو مؤسسته عمل في الاقتصاد العراقي، لذا يجب العمل أولاً على الاستثمار في مجالات البنى التحتية كافة من خلال عقد شراكات مع مؤسسات أجنبية لهذا الغرض.

٢. اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتوفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة الوطنية في واعطاء الاولوية للتدريب والتأهيل ووضع البرامج التعليمية وتكوين المهارات التي تلائم احتياجات القطاعات الاقتصادية في تلك الدول.

٣. بذل الجهود لتنمية مصادر الدخل غير النفطية كتشجيع قطاع السياحة، المنظومة المصرفية، الطيران والشحن، القطاع الخدمي واعادة النظر بالاجراءات الضرورية والاعفاءات والمنح. واعتماد سياسة مالية ونقدية اكثر شفافية لتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

٤. العمل على تحسين ادارة النفقات العامة من خلال اعادة النظر بهيكلية مكوناتها الاجمالية وبالشكل الذي يساهم في رفع حصة الانفاق الاستثماري واعادة ترتيبها نحو المجالات الضرورية التي تمكن من تحقيق عوائد ومنافع اقتصادية.



٥. وضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية من اجل تنوع مصادر الدخل في ظل ادارة كفوءة وتأثير مصادر الصدمات الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.
٦. منح القطاع الخاص المساحة الكافية في توجيه اصلاحات المنظومة المصرفية والضرائبية والمساهمة الفاعلة في تحقيق النمو المستدام.

الهوامش:

1. Tohn, E. Wagner, A measure of Economic Diversity ; An Input-output Approach, research Economist, September, 1993, p. 4.
٢. احمد صدام عبد الصاحب الشيبيني، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤيته مستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٧ - ص ٧.
3. Hridt, Martin, "Economic diversification in GCC Countries past record and future trend, 2013, p4. 5.
٤. مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم للندوة العلمية " دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية، معهد التقدم والسياسات الانمائية، اتحاد رجال الاعمال، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٢.
٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص ٢.
6. Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana, Sural of African studies, vol. (17). 2003, No. 2, page 51.
٧. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق. بحث منشور في مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية السنة العاشرة المجلد الثامن، العدد (٣١)، ٢٠١٤، ص ٥٦.
8. Mustafa babiker, Economic Divers fication in GCC prospects and challenges, Arab planning instate, Kuwait, 2004, p9.
٩. حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني
- Http://www.qanon302.net/articles/2016/10/21/90321
١٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكو)، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مصدر سابق، ص ١٢.
١١. عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم، نماذج تنمية لافئة، ط ١، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٠-١١.
١٢. صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، اساليبه، تطبيقاته واجهزته، ج ١، للحقبة (١٩٨٠-١٩٢١)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٠٩، ٢٣٠.



١٣. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٢.
١٤. وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي العراقي، ص ١٤.
١٥. وزارة التخطيط، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية، مصدر سابق، ص ٢٤.
١٦. صيوان، هيثم كريم، مؤسسة الاصلاح الاقتصادي، ضمانه لنجاح الاصلاحات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية www.mcsr.net
١٧. نفس المصدر.
١٨. احمد صدام عبد الصاحب الشيبلي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رأيه مفصلية مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٨.
١٩. ميثم لعبي "مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق" مركز حوكمة للسياسات العامة، ٢٠١٦، ص ٩.
٢٠. عماد محمد علي، استراتيجية مقترحة لاعادة تأهيل الشركات الصناعية العامة في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٥.
٢١. كريم سالم حسين، قاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق، المقومات والتحديات والمتطلبات، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠١٦، ص ١٦٠.
٢٢. جريدة الناصرية الالكترونية، ٢٠١٣/١٢/٢٧
٢٣. ايمان عبد خضير، عبيد علي كاظم، " دور صناعة السياحة في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (18)، العدد (67)، ٢٠١٢، ص ١٨٧-١٨٨
٢٤. لواء سميسم، شبكة الانترنت، موقع شعبة الاعلام الدولي في العتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٣ / ١٠ / ٧.
٢٥. مصعب عبد العال ثامر: تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنوع مصادر الدخل للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية (غ.م) ٢٠١٧، ص ٩٤-٩٨.
٢٦. رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات التنوع الاقتصادي العراقي، دراسة تحليلية، دراسة ماجستير، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية (غ.م)، ٢٠١٣، ص ١٣٦.
٢٧. مصعب عبد العال ثامر، مصدر سابق، ص ١٣١.
٢٨. باسم عبد الهادي حسن، اكرام عبد العزيز عبد الوهاب، " الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وافاقها في العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠٠٩، ص ١٣
٢٩. وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية، " التقرير الاداري السنوي لسنة ٢٠١٥ " مصدر سابق، ص ٥